دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السياسة الخارجية اليمنية في ضوء الميثاق الوطني : خمس ركائز وخمس دوائر
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
المؤلف الرئيسي:	الظاهر، حسن محمد
المجلد/العدد:	مج7, ع65
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1984
الشهر:	يوليو
الصفحات:	58 - 75
رقم MD:	710706
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العلاقات الخارجية اليمنية، السياسة اليمنية، اليمن
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/710706

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

السياسة الخارجية اليمنية في ضوء الميثاق الوطني(*): خمس ركائز وخمس دوائر

د . حسن الظَّاهر

مدرس العلوم السياسية في كلية التجارة والاقتصاد - جامعة صنعاء .

مقدمة

إن السياسة الخارجية لأي بلد هي تلك المجموعة من الاجراءات والأفعال التي تتخذها دولته في علاقتها مع دولة أو دول أخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في المحل الأول . فهي إذن تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول . وترتكز السياسة الخارجية ، بصفة عامة ، على مجموعتين من العوامل : المادية ، وغير المادية (١) . ويندرج تحت المجموعة الأولى عناصر مثل : الموقع الجغرافي ، والسكان ، وموارد الثروة الطبيعية (زراعية او استخراجية ، غذائية أو صناعية) ، والمقدرة العسكرية . أما العوامل غير المادية فمنها على سبيل المثال : شكل النظام السياسي ، وطبيعة العلاقات السياسية الداخلية ، والايديولوجية السياسية التي يعتنقها النظام ، والروح المعنوية .

أما عن عملية صنع السياسة الخارجية ، فرغم أنها عملية معقدة ومتشابكة للغاية ، إلا أننا نستطيع أن نقول بشيء من التبسيط ، ان رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو كليهما معا (حسب شكل النظام السياسي القائم) ، والحكومة ككل (أحيانا تعرف باسم مجلس الوزراء) مسؤولون عن تخطيط ، أو إن شئت فقل « هندسة » السياسة الخارجية . وبالطبع هناك في كل الدول جهاز مركزي للسياسة الخارجية هو وزارة الخارجية وبعثاتها الدبلوماسية والقنصلية في الخارج ، وهي التي تزود كل مؤسسات الحكومة بالمعلومات المتاحة لديها لتعينها على اتخاذ القرار المناسب . ولكن إلى جانب هذه الوزارة هناك جهات عديدة ، حكومية وغير حكومية ، تشترك بدرجات متفاوتة في تخطيط السياسة الخارجية مثل وزارات : الحربية أو الدفاع ، الاقتصاد ، الأمن الوطني أو الداخلية ، التعليم ،

(*) الميثاق الوطني اليمني هو الوثيقة السياسية التي أقرها وأصدرها المؤتمر الشعبي العام بصنعاء في آب/ اغسطس ١٩٨٢ ، إطاراً نظرياً للعمل الوطني اليمني على الصعيدين الداخلي والخارجي .

(١) للتوسع في هذه النقطة ، انظر :

Joseph Frankel, *International Relations* , 2nd ed. (London: Oxford University Press, 1969), pp. 71-92, and David O. Wilkinson, *Comparative Foreign Relations: Framework and Methods* (Belmont, Calif.: Dickenson Pub. Co., [1969]), part 2, pp. 24- 136.

والاعلام والثقافة . هذا بالاضافة إلى كل من : الهيئة التشريعية ، والأحزاب السياسية وجماعات الضغط ، وقادة الرأي والفكر . وتتوقف درجة اشتراك كل من هذه المؤسسات على نوع الموقف الذي تواجهه الدولة ويحتم اتخاذ قرار ما . فقرار إقامة علاقات دبلوماسية مع دولة أخرى هو من صميم عمل وزارة الخارجية ، ولكن هناك أيضاً دوراً لوزارات أخرى كالحربية ، والاقتصاد ، والتعليم . أما اتخاذ قرار بتوقيع معاهدة دفاع مشترك مع دولة أجنبية فانه يدخل أولاً في دائرة اختصاص الحربية ، والأمن الوطني ، والخارجية على التوالي . ولكن إن كان موضوع القرار هو ابرام اتفاقية لتبادل المجرمين والهاربين من العدالة فانه يخص وزارات العدل، والأمن الوطني او الداخلية، ثم الخارجية فالحربية ... وهكذا .

وبعد اتخاذ القرار فانه يدخل في مرحلة التنفيذ . ولتنفيذ السياسة الخارجية عدة أدوات منها : الأداة الدبلوماسية ، والعسكرية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والدعائية الاعلامية ، وغيرها [٢] .

أولاً : ركائز السياسة الخارجية اليمنية

يستهل الميثاق الوطني ، الذي أقره المؤتمر الشعبي العام في آب / أغسطس سنة ١٩٨٢ ، حديثه عن السياسة الخارجية بالتركيز على خمسة أسس هي التي عملت ، ولا تزال تعمل ، متضافرة على تشكيل السياسة الخارجية اليمنية . ونورد فيما يلي تحليلا موجزاً لكل منها .

١ ـ الموقع الاستراتيجي لليمن

يتحدث الميثاق عن الموقع الاستراتيجي لليمن الذي وهبه الله لها فأعطاها أهمية سياسية ـ استراتيجية عبر مراحل التاريخ البشري . فوقوع اليمن في الطرف الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية جعلها تتحكم في البوابة الجنوبية للبحر الأحمر ، ألا وهي مضيق باب المندب . ولهذا المضيق أهمية في وقتي السلم والحرب على السواء ، فمنه تمر التجارة بين أوروبا وآسيا سواء تجارة النفط وغيره من المواد الاستراتيجية أو خلافها . كذلك فان هذا المضيق يربط أساساً بين بحرين تتزايد اهميتهما في عالم الاستراتيجية الدولية المعاصرة هما : البحر الأحمر بشواطئه الشرقية والغربية ، وهو قلب الوطن العربي ، إلى جانب أنه يؤدي إلى الأماكن المقدسة للديانات السماوية الثلاث : الاسلام ، والمسيحية واليهودية . كذلك فان هذا البحر يؤدي إلى واحدة من أخطر مناطق الصراع ـ إن لم نقل براميل البارود ـ في العالم أجمع ألا وهي منطقة الصراع المباشر وخط المواجهة الأول بين العرب وبين الدولة العبرية .

أما البحر الآخر فهو المحيط الهندي الذي تتزايد أهميته في السياسة الدولية ، وبالتحديد لما يشهده من تنافس بحري بين القطبين الأعظم : الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

وتجدر الاشارة إلى أن أهمية الموقع الاستراتيجي لليمن تتعاظم في أوقات الأزمات والحروب ، ولقد اتضح هذا جلياً في الجولة الرابعة من الحروب العربية ـ الاسرائيلية في تشرين الأول / اكتوبر عام ١٩٧٣ عندما شاركت القوات البحرية اليمنية مع القوات البحرية المصرية في اقفال مضيق باب المندب

---

(٢) K. J. Holsti, *International Politics: A Framework for Analysis,* 3rd ed. (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice- Hall, [c 1977]) , chaps. 9- 11.

ليس فقط في وجه السفن الاسرائيلية بل أيضاً السفن المتجهة الى اسرائيل ، وذلك بهدف إحكام الحصار العربي عليها آنذاك .

٢ ـ الكثافة السكانية

يشير الميثاق الى الكثافة السكانية للجمهورية العربية اليمنية ودورها في شبه الجزيرة العربية والخليج . وغني عن البيان أهمية عنصر السكان بين عناصر القوة القومية للدولة : فالسكان هم مصدر القوى العاملة المنتجة ، وهم الذين يتولون صد العدوان الخارجي على وطنهم . وقد نشر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن تقريره السنوي « الميزان العسكري للعالم ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ » ـ وهو يعد واحداً من أكثر المصادر محافظة ودقة ومصداقية ـ ومنه نستمد بعض الأرقام التي تلقي الضوء على الكثافة السكانية اليمنية مقارنة مع الاقطار العربية المجاورة .

إن عدد سكان الجمهورية العربية اليمنية في تموز/ يوليو عام ١٩٨٢ ـ طبقا للمصدر المذكور ـ هو ٧,٢ ملايين نسمة . أي أنها تحتل المرتبة الثانية بعد السعودية التي بلغ تعداد سكانها ٨,١ ملايين نسمة . ولكن الأمر ذا المغزى هو أن سكان الجمهورية العربية اليمنية يزيدون عن مجموع عدد سكان اقطار شبه الجزيرة العربية والخليج باستثناء السعودية (هذا المجموع هو ٥,٩٨٣ ملايين موزعا كالآتي : الشطر الجنوبي من الوطن اليمني ١,٩٥ مليون ، سلطنة عمان ٩٤٨ ألفاً ، الامارات العربية المتحدة ١,٠٤ مليون ،قطر ٢٤٠ ألفاً ، البحرين ٤٠٠ الف ، الكويت ١,٤ مليون) [٣] .

ولا يخفى أن الكثافة السكانية اليمنية قد لعبت أدواراً رائدة عبر مراحل التاريخ : ففي مجال التجارة وركوب البحار مثلاً ، أقام اليمنيون علاقات تجارية مع دول المحيط الهندي بشاطئيه الغربي والشرقي . كما أن اليمن قد ساهمت ـ مع شعوب عربية أخرى ـ في نشر الاسلام وبالتحديد في شرق افريقيا ، وجنوب شرقي آسيا . يضاف إلى هذا أن الكثافة السكانية اليمنية هي التي شاركت طلائعها في تشكيل الجيش الاسلامي الذي فتح مصر بقيادة عمرو بن العاص ، في عصر الخليفة الثاني عمر بن الخطاب . كما تجدر الاشارة الى أن هذه الكثافة السكانية اليمنية هي التي أنجبت علماء أفذاذاً ، يكفينا أن نشير منهم إلى العلامة المؤرخ الفيلسوف مؤسس علم الاجتماع الحديث عبد الرحمن بن محمد بن خلدون . كذلك ليس بمستغرب أن نذكر أن اليمن كانت واحدة من أوائل الاقطار العربية الآسيوية التي أقامت علاقات تجارية رسمية مع الولايات المتحدة الاميركية وذلك بموجب اتفاق عام ١٧٩٨ ، وازدهرت التجارة بين البلدين قرابة قرن ونصف قرن وكان منفذها الرئيسي هو ميناء المخا [٤] .

وفي أيامنا هذه ، فان الكثافة السكانية اليمنية هي التي يتحمل جزء منها عبء المشاركة في تسيير عجلة الاقتصاد وتنفيذ مشروعات التنمية والانشاء والتعمير في كل من المملكة العربية السعودية ، واقطار الخليج العربية النفطية . فمن المعلوم أن العمالة اليمنية في هذه البلاد هي واحدة من أكبر العمالات الوافدة حجماً [٥] .

---

(٣) International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 1982- 1983*(London: IISS, 1982), pp. 53, 58, 60 - 61 and 63 - 64.

(٤) Robert W. Stookey, *America and the Arab States: An Uneasy Encounter* (New York: Wiley, 1975), p. 8.

(٥) قدّر الجهاز المركزي للتخطيط بصنعاء عدد المهاجرين اليمنيين خارج الوطن بنحو ١٢٣٤٠٠٠ مواطناً . انظر : =

وعلى الرغم مما يثور بين علماء الاقتصاد والاجتماع من نقاش حول آثار الهجرة اليمنية إلى الخارج على الاقتصاد اليمني [٦] فان ما يهمنا في دراستنا هذه هو أن من بين الآثار الحميدة لهذه العمالة أنها مصدر تحويلات نقدية بالعملة الصعبة من بلاد المهجر إلى الوطن الأم ، ومن ثم تشارك في تمويل عملية التنمية الاقتصادية ، فقد بلغت جملة « التحويلات الخاصة » بالمهاجرين اليمنيين في العام ٨٠/ ١٩٨١ مبلغ ٤٩٣٥,٨ مليون ريال [٧] .

ومن ناحية أخرى اكثر اهمية ، فان هذه العمالة المهاجرة تمثل « وجوداً » يمنياً في تلك البلاد ، وهو أمر ذو مغزى في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية . ويجب التركيز على أن وجود مثل هذا العدد من المغتربين إنما يولّد مسؤولية جديدة على عاتق الدبلوماسية اليمنية : إذ أن من بين واجباتها حماية مصالح هؤلاء المواطنين المهاجرين ، وبالتحديد في مواجهة السلطات المحلية ، أينما وجدوا . كما أنها يجب أن تعمل دوماً على ربط المهاجر بوطنه الأم وتعميق انتمائه وولائه له ، الأمر الذي يستلزم في رأينا تزويد البعثات الدبلوماسية والقنصلية اليمنية في بلاد المهجر بعدد كاف ، مؤهل ومدرب ، من الملحقين العماليين والاعلاميين .

وتجدر الاشارة إلى أن حكومة الجمهورية العربية اليمنية ، إيماناً منها بالتزامها نحو رعاية المغتربين ، فقد أنشأت جهازاً مستقلاً لهذا الغرض هو « الاتحاد العام للمغتربين » ، كما أنها تعقد مؤتمرات للمغتربين ، يلتقي خلالها ممثلوهم بالمسؤولين ليتدارسوا مشكلاتهم واقتراح أنجح السبل لحلها . وقد عقد مؤتمر المغتربين دورتين له حتى الآن .

٣ ـ السياسة الداخلية

يؤكد الميثاق على أن السياسة الخارجية لأي بلد هي امتداد طبيعي لسياستها الداخلية . وتثير هذه النقطة عدداً من القضايا ، يكفينا التركيز منها على اثنتين فقط : **أولاهما** ، ان الدولة اليمنية النامية ـ في سعيها إلى اللحاق بالدول المتقدمة ـ تنتهج سياسات اقتصادية مترجمة في صورة خطط معينة . ولتنفيذ هذه الخطط يجب عليها أن تسلك سياسة خارجية تتيح لها إنجاح هذه العملية التنموية ، وذلك باقامة علاقات طيبة ومتوازنة مع كل من الدول مصدر التكنولوجيا المتقدمة ، ومصدر الدعم الاقتصادي والمالي ، الأمر الذي ييسر لصنعاء المهمة الشاقة ـ ولكن غير المستحيلة ـ في تحقيق التنمية بكل جوانبها الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية والتعليمية ... الخ . وعلى ذلك ، فان

= عبده محمد الحروي ، « تطور تحويلات المغتربين اليمنيين إلى داخل الوطن وآثارها على التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، » (محاضرة القيت بكلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة صنعاء في العام الدراسي ٨١/١٩٨٢) ، ص ٣ . وتجدر الاشارة الى أن معظم المهاجرين اليمنيين يتركزون في المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية النفطية .

(٦) حول هذه القضية ، انظر : ابو بكر السقاف ، « مشكلة الهجرة في الجمهورية العربية اليمنية ، » (بحث بقسم الفلسفة والاجتماع ـ كلية الآداب ، جامعة صنعاء ، [د . ت .])، وبحث جون سوانسون ، أستاذ علم الأجناس بجامعة ميتشيغان بأميركاوالمنشور في مجلة : **الشرق الاوسط** ، (شتاء ١٩٧٩) ، والذي ترجمه قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية في شباط/ فبراير ١٩٨٠ .

(٧) خلال السنوات التسع من ٧٢/ ١٩٧٣ ـ ٨٠/ ١٩٨١ ، تطورت التحويلات الخاصة بالمهاجرين اليمنيين إلى أرض الوطن على النحو التالي (والأرقام بملايين الريالات اليمنية) ، والأعوام على التوالي ابتداءً من ٧٢/ ١٩٧٣ : ٥٦٤ ، ٥٩٥ ، ١٠١٣ ، ٢٣٦٣ ، ٤٥٦١ ، ٦٣٥١ ، ٥٥٩٥,٥ ، ٦١١٨ ، ٤٩٣٥,٨ . انظر : الحروي ، « تطور تحويلات المغتربين اليمنيين إلى داخل الوطن وآثارها على التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، » ص ٥ .

الدبلوماسية اليمنية المعاصرة هي بحق ـ أو يجب أن تكون بحق ـ « دبلوماسية التنمية » ، أي أن مقياس نجاحها من عدمه هو ـ في رأينا ـ مدى مشاركتها الفعلية في إنجاز التنمية اليمنية الشاملة .

الثانية هي العلاقة بين الاستقرار الداخلي والاستمرارية السياسية من ناحية ، والسياسة الخارجية من ناحية أخرى . فبصفة عامة ، يمكن القول إن العلاقة بينهما هي « علاقة طردية » : أي أن الاستقرار والاستمرارية السياسيين يؤديان إلى سياسة خارجية واضحة المعالم محددة الأهداف . وفي غيابهما يصعب ـ وبمعنى أدق يستحيل ـ صنع وتنفيذ سياسة خارجية فعالة ومؤثرة .

ويمكن القول إن فترة « السنوات السبع العجاف » الممتدة من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٦٩ لم تنعم اليمن فيها باستقرار داخلي [٨] ، بل كانت الجمهورية العربية اليمنية مشغولة « باعادة ترتيب البيت » من الداخل أولاً وقبل كل شيء ، وهو أمر يأتي على رأس قائمة الأولويات لأي دولة نامية ، ويطلق عليه في فقه النظم السياسية اصطلاح « بناء الأمة » و« بناء الدولة » معاً [٩] . وتمثل ذلك في إرساء أسس النظام الجديد الذي أشرقت شمسه في صباح ٢٦/ ٩/ ١٩٦٢ . بمعنى آخر ، كانت القضية الأولى والمصيرية خلال تلك الفترة هي « وجود » أو « لا وجود » النظام الجديد ، فكان حتمياً أن تكون الأولوية للشؤون الداخلية . وهذه الأولوية هي التي يعكسها الهدف الأول من الأهداف الستة للثورة : « التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات »[١٠] . وبدحر حصار السبعين يوما ، بدأت اليمن تنعم بالاستقرار الداخلي ، وفي هذا المعنى يقول الميثاق الوطني : « ثم جاءت مرحلة السلام في أواخر عام ١٩٦٩ م فتحقق للشعب مكسب جديد في ظل المصالحة الوطنية ، ولكنه ـ كأي عمل عظيم ـ يحمل معه ايجابياته وسلبياته معاً[١١] » . ومن ثم اتجهت سياستها الى تحقيق الأهداف الخمسة الأخرى وذلك لخلق اليمن الجديد ، فانتهجت السياسة الخارجية التي أملتها سياستها الداخلية ، وهي « السياسة التنموية » .

والخلاصة ، إن عام ١٩٦٩ يمثل فاصلاً بين مرحلتين : مرحلة بناء الأمة والدولة ، وكانت الأولوية فيها لتثبيت دعائم النظام الجديد ، وفيها لم تكن السياسة الخارجية اليمنية ـ بسبب ظروف خارجة عن إرادة النظام الجديد ـ على درجة عالية من الوضوح ولا التأثير المبتغى على المستويين الاقليمي والعالمي . والمرحلة الأخرى وهي التي تبدأ من عام ١٩٧٠ فصاعداً ، وفيها تبوأت اليمن وتتبوأ المكانة التي تستحقها بين أفراد الأسرة العربية ، والمجموعة الاسلامية ، ودول العالم الثالث أجمع . وفي هذا المعنى يقول الميثاق : « وحتى تكون لنا سياسة خارجية ثابتة ذات أثر ملموس ، لابحث تكون متوازنة ومتطابقة مع سياستنا الداخلية ، التي تضمنها هذا الميثاق ، انطلاقاً من أهداف ٢٦ سبتمبر .. » [١٢] .

---

(٨) انظر : الجمهورية العربية اليمنية ، المؤتمر الشعبي العام ، **الميثاق الوطني اليمني** (صنعاء : المؤتمر ، آب/ اغسطس ١٩٨٢) ، ص ١٧ .

(٩) حسن الظاهر ، « دراسة مقارنة للحركات الإنفصالية في كل من السودان واثيوبيا، » **المجلة الفيليبينية للعلوم السياسية** ، العدد ٧ (حزيران/ يونيو ١٩٧٨) ، ص ٢٤ ـ ٢٩ (باللغة الانكليزية) .

(١٠) أمّا الأهداف الخمسة الأخرى هي : (١) بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها ؛ (٢) رفع مستوى الشعب إقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً ؛ (٣) إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف ؛ (٤) العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة ؛ (٥) احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم .

(١١) الجمهورية العربية اليمنية ، المؤتمر الشعبي العام ، **الميثاق الوطني اليمني** ، ص ١٧ .

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٩١ .

٤ ـ تطور وسائل الاتصال ـ « الاستعمار الجديد »

يركز الميثاق على « تطور وسائل الاتصالات الحديثة ، التي جعلت الفواصل الجغرافية والفكرية ، والحضارية شبه منعدمة ، وصار من المستحيل على أي دولة أن تنغلق ، وتتقوقع على نفسها ، أو أن تمنع نفسها وشعبها من التفاعل والتعامل مع بقية دول وشعوب العالم » [١٣] .

وحقاً تعيش العائلة البشرية ، منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عام ١٩٤٥ وحتى اليوم ، الثورة الكبرى في وسائل الاتصال أو الاعلام السياسي على اختلاف أنواعها : المقروءة ، والمسموعة ، والمرئية ، والمسموعة المرئية . ترتب على هذه الثورة زوال الحواجز بين الدول ، فصار انتقال الأخبار والمعلومات والمعتقدات السياسية عملية سهلة ميسرة من أقصى أرجاء المعمورة إلى أدناها [١٤] . وهذه الحقيقة ذات أثرين : **ايجابي** ، هو سرعة وسهولة الاتصال العالمي ؛ **وسلبي** ، هو أن « الاستعمار الجديد » قد استفاد ويستفيد من هذه الثورة الاعلامية لتدعيم مركزه في العالم الثالث . ومن الضروري هنا التمييز بين « الاستعمار القديم » من ناحية ، و« الاستعمار الجديد » أو « الاستعمار المقنَّع » من ناحية أخرى .

الاستعمار القديم يعني امتداد نفوذ وهيمنة وسلطة دولة ما على اقليم وشعب بلد آخر ، وكان يأخذ عادة شكل وجود مادي ملموس للدول الاستعمارية في شكل قوات وقواعد عسكرية في المستعمرات ، ومن ثم إخضاع الثانية للنفوذ السياسي للأولى . وهذا الاستعمار القديم أو التقليدي هو الذي قاست منه دول العالم الثالث عندما كانت محلاً للصراع الاستعماري بين القوى الأوروبية المتنافسة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وحتى منتصف القرن العشرين . ولقد وقعت المنطقة العربية بصفة عامة في قبضة الاستعمار البريطاني والفرنسي والايطالي ، وقبلها السيادة العثمانية . غير أن الشطر الشمالي من اليمن لم يقع تحت نفوذ الاستعمار الغربي الحديث ، وإن كان قد أخضع للحكم العثماني .

وبفضل المقاومة الوطنية التي شنتها شعوب المستعمرات ، انتزعت استقلالها « السياسي » تباعاً ، ولم يعد اليوم من أقاليم العالم ما يرزح تحت نَيْر الاستعمار التقليدي سوى عدد محدود جداً من الاقاليم . أي أن الاستعمار القديم قد رحل تاركاً صورته البغيضة في مخيلة شعوب وحكام الدول المستقلة حديثاً .

ولكن المزايا التي حققتها القوى الاستعمارية من جراء نهب خيرات مستعمراتها السابقة جعلتها تعمل جاهدة من جديد على أن تمد نفوذها إلى تلك الدول المستقلة ، أو بالمعنى الدارج خرج الاستعمار القديم « من الباب » ليعود في قناع جديد « من النافذة » . ويحذِّر الميثاق من مخاطر هذا النوع من الاستعمار ، فيقول إننا يجب « أن نبقى في غاية اليقظة والحس المرهف ، حتى لا نقع ـ دون أن نشعر ـ فريسة لنفوذ الاستعمار الجديد ، الذي يتستر وراء الكثير من الأقنعة البراقة، المادية والفكرية ، ليخفي الوجه القبيح للاستعمار القديم »[١٥] .

---

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٩٢ .

(١٤) للتوسع في هذه النقطة ، انظر : حسن الظاهر ، « دروس في الرأي العام والإتصال السياسي والدعاية ، » (سلسلة محاضرات القيت على طلاب الفرقة الرابعة ، شعبة الاقتصاد والعلوم السياسية ، كلية التجارة والإقتصاد ، جامعة صنعاء ، ٨١/ ١٩٨٢ - ٨٢/ ١٩٨٣) .

(١٥) الجمهورية العربية اليمنية ، المؤتمر الشعبي العام ، **الميثاق الوطني اليمني** ، ص ٩٢ .

ومن بين أساليب الاستعمار الجديد الاشارة إلى الغزو الفكري والعقائدي ، بترويج الفكر الغريب والمستورد شرقاً أو غرباً بين بعض قطاعات شعوب دول العالم الثالث. وفي تقديرنا إن للغزو الفكري العقائدي دوراً خطيراً ـ إن لم يكن أخطر الأدوار ـ لأنه يركز على العقل والفكر ، ومن يستحوذ على أي منهما ، أو كليهما ، فانه سيؤثر حتماً على اتجاهات أصحابها ، وتكون النتيجة هي التأثير في سلوكهم السياسي . فعالم اليوم يعيش نوعاً من الحرب النفسية الدعائية ، هي بحق حرب الكلمة والمعتقد .

وعلى ذلك فان الغزو الفكري العقائدي هو واحد من اكثر صور الاستعمار الجديد خطورة في المدى القصير والمدى البعيد على حد سواء . ومن ثم تتحتم مواجهته بالتركيز المستمر الدؤوب على القيم السياسية العليا وبالذات ما كان منها مستمداً من الدين الاسلامي الحنيف ، والمواريث الاجتماعية والشخصية الوطنية اليمنية .

والسلاح الاقتصادي هو الآخر أحد أقنعة الاستعمار الجديد ، ويتحقق ذلك عادة بخلق علاقة « تبعية » بين اقتصادين : أحدهما « تابع » هو اقتصاد الدولة (الدول) النامية ، والآخر « متبوع » هو اقتصاد الدولة (الدول) المتقدمة . ويتضح ذلك أكثر لمن يقدر له دراسة التقارير السنوية التي يصدرها صندوق النقد الدولي والمسماة « اتجاهات التجارة الخارجية » . والمحصلة النهائية هي خلق أوضاع اقتصادية معينة لمصلحة الدول المتقدمة تتيح لها الاستمرار في المزيد من التقدم ، وللدول النامية مزيداً من التخلف ، أو على الأقل مزيداً من العقبات في سبيل النمو و« التحديث » . والصور الاقتصادية للاستعمار الجديد تتعدد : فمنها المعونات الاقتصادية والمالية ، التي قد تبدو حميدة وأحياناً إنسانية في مظهرها . ومنها الشركات الاقتصادية العالمية الكبرى ، أو ما تسمى « الشركات متعددة الجنسيات » التي تسيطر على اقتصاد عدد لا يستهان به من الدول النامية .

وتقديم المعونات العسكرية : معدات ومؤن حربية ، قطع غيار ، التدريب ونقل الخبرة ، هي الأخرى صورة من صور الاستعمار الجديد . ولا يخفى أن الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للسلاح تحتاج إلى سوق تصرِّف فيه منتجاتها ، وتجده في دول العالم النامي [١٦] . أكثر من هذا ، فان الدول المنتجة والمصدرة للسلاح تشجع قيام حروب محلية إقليمية تجرِّب فيها أسلحتها الجديدة لاختبار مدى كفاءتها ، وكذلك تدمر فيها القوى المتحاربة أسلحتها واقتصادها ، فتدخل في حالة من التبعية للدول المتقدمة لشراء سلاح جديد ولاعادة تعمير ما دمرته الحرب من منشآت اقتصادية . وما أكثر الحروب المحلية التي شهدها ويشهدها العالم النامي ، وتقف الدول المتقدمة ـ من وراء الستار ـ موقف المشجع والمبارك لأن مصلحتها الرئيسية تكمن في السيطرة على الدول المتصارعة من خلال تجارة السلاح وخلف قناع الخبراء والمستشارين العسكريين . وهناك من علماء السياسة من يقول إن التكنولوجيا والايديولوجية يصعب الفصل بينهما في كثير من الأحيان .

وخلاصة هذه النقطة أن الاستعمار الجديد بكل أساليبه ، وقد ذكرنا منها ثلاثة فقط ، لن يدخر وسعاً في استعادة نفوذه على الدول النامية من النواحي :الفكرية ، الاقتصادية ، العسكرية . ودرءاً لمساوىء ذلك يحذر الميثاق من مخاطر الوقوع فريسة لنفوذ هذا النوع المقنَّع من الاستعمار .

---

(١٦) ديفيد وينز ، **اقتصاديات الانفاق العسكري في العالم الثالث** (لندن : دار مكميلان ، ١٩٧٩) ، ص ٩ ـ ٤٣ (بالانكليزية) .

٥ ـ المبادىء الثلاثة للسياسة اليمنية الخارجية

يحدد الميثاق ثلاثة مبادىء تقوم عليها السياسة الخارجية اليمنية مع جميع دول العالم هي : المصالح المشتركة ، والاحترام المتبادل ، والمعاملة بالمثل . وهي المبادىء الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الدولية قديمها وحديثها والمعاصر منها ، ولا تحتاج منا إلى تفصيل . ولكن الأمر الذي يجب أن نقرره هو أن السياسة الخارجية ـ كما ذكرنا في البداية ـ تسعى إلى تحقيق مصلحة دولها ، وهي ما تسمى عادة « المصلحة الوطنية » للدولة [١٧] . فالأساس في العلاقات الدولية هو تحقيق أكبر قدر من المصلحة ، حتى وإن تدثرت هذه المصلحة بثياب أخرى . ولما كان كل أعضاء الأسرة الدولية يسعى لتحقيق الهدف نفسه فان الميثاق قد ذكر أن «المصالح المشتركة» هي التي تأتي على رأس قائمة تلك المبادىء ، وهو في هذا إنما يقرر حقيقة ثابتة ومتفقاً عليها بين فقهاء السياسة .

ثانياً : مسار السياسة الخارجية اليمنية

بعد ان وضع الميثاق الأسس الخمسة السابقة تحدث عن مسار ومضمون السياسة الخارجية اليمنية . ويمكن تصنيف هذا المسار تحت خمس دوائر هي : العربية ، الاسلامية ، العالم الثالث ، الدول المتقدمة ، ثم الأمم المتحدة . وفيما يلي نتحدث بشيء من التفصيل عن كل منها .

١ ـ الدائرة العربية

تحتل الدائرة العربية مكان الصدارة ، أو بمعنى آخر تأتي على قمة أولويات السياسة الخارجية اليمنية . ولقد حدد الميثاق عدداً من المجالات التي تتشكل منها مجتمعة هذه الدائرة .

أ ـ الوحدة الوطنية لشطري اليمن

يقرر الميثاق بجلاء ان وحدة شطري اليمن ، وقبلها الايمان الثابت الراسخ بالوطنية ، هما من ناحية الأساس المتين للايمان بالقومية العربية ، ومن ناحية أخرى هما المدخل الطبيعي والصحيح لتحقيق وحدة أوسع نطاقاً من وحدة الشطرين ، وتلك الوحدة الأوسع نطاقاً هي بدورها الطريق المؤدي إلى الوحدة العربية ، وهي الأمل الذي يتطلّع إليه كل العرب وتمتلك أمتهم كل مقومات نجاحها .

ولا عجب أن يعطي الميثاق هذه الأهمية لقضية الوحدة اليمنية ، فالمزايا التي تحققها تمتد لتشمل كل المجالات . فعلى سبيل المثال ، فان اليمن الموحد ستزداد أهميته الاستراتيجية أكثر ، إذ ليس مجموع أهميتي الشطرين ـ في حالة استمرار التجزئة المصطنعة ـ هو نفسه مساوياً لأهمية الدولة الموحدة . الاجابة واضحة ، إذ أن أهمية الدولة الموحدة ستكون اكثر من أهمية الدولتين فرادى . فدولة الوحدة بامكاناتها البشرية والمادية ، كما يقرر الميثاق ، ستلعب دوراً اكثر حيوية مما عليه الحال الآن . وتفسير ذلك أن اليمن الموحد سيصبح إحدى القوى المهمة في مجتمع المحيط الهندي من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان اليمن الموحد سيصير المتحكم الوحيد في باب المندب .

أضف إلى هذه الأهمية الاستراتيجية قيمة العنصر البشري لدولة الوحدة . وليست هناك لغة أبلغ من لغة الأرقام ، فاستناداً إلى التقرير السنوي (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣) للمعهد الدولي للدراسات

---

(١٧) Joseph Frankel, *National Interest* (London: Macmillan, [1970]), pp. 15-31.

الاستراتيجية بلندن الذي سبقت الاشارة إليه ، يمكن القول إن عدد سكان اليمن الموحد (١٩٨٢) هو ٩,١٥ مليون نسمة . وبذلك فانها أكبر الاقطار من حيث الكثافة السكانية في شبه الجزيرة العربية والخليج قاطبة . كذلك تجدر الاشارة إلى أن عدد سكانها يزيد عن مجموع عدد سكان أقطار شبه الجزيرة العربية والخليج باستثناء السعودية ، أي الكويت ، البحرين ، قطر ، الامارات العربية المتحدة ، سلطنة عمان . ففي عام ١٩٨٢ ، بلغ مجموع سكان هذه الاقطار الخمسة مجتمعة ٤,٠٢٨ ملايين ، وهو يقل عن نصف عدد سكان اليمن الموحد . (انظر الجدول رقم (١)) .

جدول رقم (١)
بيانات أساسية عن اليمن الموحد
واقطار شبه الجزيرة العربية والخليج ، للسنة ١٩٨٢

القطر	المساحة (كلم٢)	السكان (بالمليون)	القوات المسلحة النظامية
الامارات العربية المتحدة	٨٤٠٠٠	١,٠٤٠	٤٨٥٠٠
البحرين	٦٢٠	٠,٤٠٠	٢٥٥٠
السعودية	٢١٥٠٠٠٠	٨,١٠٠	٥٢٢٠٠
عُمان	٢١٢٤٦٠	٠,٩٤٨	١٨٠٠٠
قطر	١١٠٠٠	٠,٢٤٠	٦٠٠٠
الكويت	١٨٠٠٠	١,٤٠٠	١٢٤٠٠
اليمن الجنوبية	٣٣٣٠٠٠	١,٩٥٥	٢٦٠٠٠
اليمن الشمالية	١٩٥٠٠٠	٧,٢٠٠	٣٢٠٥٠
مجموع شطري اليمن	٥٢٨٠٠٠	٩,١٥٥	٥٨٠٥٠
مجموع شبه الجزيرة والخليج باستثناء شطري اليمن	٢٤٧٦٠٨٠	١٢,١٢٨	١٣٩٦٥٠

المصادر : احتسبت من :

International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance,1982- 1983* (London: IISS, 1982), and

مركز دراسات الوحدة العربية ، قسم الدراسات ، معدّ ، « الملف الإحصائي : مؤشرات إحصائية عامة للوطن العربي ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٥ ، الأعداد ٤٢ ، ٤٣ و ٤٤ (آب/ اغسطس ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢) .

كما أن مساحة اليمن الموحد التي تبلغ ٥٢٨ ألف كلم٢ تزيد عن مجموع مساحات الأقطار الخمسة المذكورة وهو ٣٢٦٠٨٠ كلم٢ (انظر الجدول رقم (١)) .

أما من حيث القوة العسكرية الضاربة لدولة الوحدة اليمنية وبالتحديد فيما يختص بالجيش النظامي ـ فانها ستكون أكبر قوة في شبه الجزيرة العربية والخليج ، إذ يبلغ عدد أفراد الجيش العامل لليمن الموحد [١٩٨٢] ٥٨٠٥٠ جندياً (الشطر الشمالي ٣٢٠٥٠ جندياً + الشطر الجنوبي ٢٦٠٠٠ جندي) ، (انظر الجدول رقم (١)) .

ولقد قطع الشطران شوطاً كبيراً على طريق الوحدة . وما نود أن نقرن هنا هو أنه كلما جاءت الخطوات الاندماجية أو الوحدوية من البنية الأساسية / التحتية كان هذا ضمان نجاح لها . أي يتم التقريب أولاً بين كافة أوجه النشاطات الأساسية : اقتصادية ، ثقافية ، تعليمية ، دفاعية ، دستورية ، سياسة خارجية ... الخ . بمعنى أنه لا تجيء الوحدة من قمة هرم السلطة السياسية ، بل يجب ـ في اعتقادنا ـ أن تأتي من القاعدة وبالتدريج . ومن هذه المستويات الدنيا تمتد شيئاً فشيئاً، وفي النهاية يصير دمج أو توحيد القيادة السياسية أمراً يسيراً لأنه يرتكز على تلك الأسس التحتية الثابتة والراسخة [١٨] . والحقيقة ان هذا هو المنهج الذي نعتقد بصوابه ، ويعزز وجهة نظرنا هذه أن كافة التجارب والمحاولات الاندماجية أو الوحدوية سواء في المنطقة العربية أو خارجها والتي جاءت بداية من مستويات القمة ، لم يقدر النجاح لأي منها .

ب ـ قضية العلاقات مع اقطار شبه الجزيرة العربية والخليج

يصف الميثاق علاقات اليمن مع هذه الاقطار بأنها علاقات « متميزة » ، وسر هذا التميز إنما يعود إلى أمرين هما « الموقع » و« الواقع » . ولقد سبق أن أوضحنا أن اليمن بحكم موقعها هي جزء لا يتجزأ من شبه الجزيرة العربية ، إذ تقع في جنوبها الغربي . أما الواقع فيقول إن اليد العاملة اليمنية في السعودية والخليج تأتي ـ من حيث العدد ـ على رأس قائمة العمالة الوافدة في تلك الأقطار .

كذلك فان اتسام العلاقات اليمنية الخارجية مع شبه الجزيرة والخليج بسمة الود ، قد ترجم عملياً في شكل المعونات المالية والاقتصادية التي تقدمها هذه الاقطار وبالتحديد النفطية منها الى الجمهورية العربية اليمنية . وربما إن خير شاهد على ذلك هو الجسر الجوي الذي حمل المعونات ومواد الاغاثة من تلك الأقطار إلى صنعاء لمواجهة كارثة الهزة الأرضية التي منيت بها منطقة لواء ذمار في ١٣/ ١٢/ ١٩٨٢ . هذا إلى جانب المساهمات المالية الخليجية والسعودية في إعادة تعمير المناطق المتضررة .

والجدير بالتسجيل ، أن الميثاق قد وضع أسس هذه العلاقات المتميزة على هذا النحو : « ... لا بد أن تكون لنا علاقات متميزة بالأشقاء في دول شبه الجزيرة العربية والخليج ، تقوم على الوضوح والتعامل المتكافىء ، والاحترام المتبادل ، وتتطور بالممارسة الأخوية لابراز المصالح المشتركة من خلال مشاريع اقتصادية وتجارية وتعاون ثقافي وإعلامي واجتماعي ، تساعد في مرحلة من المراحل على وضع اللبنة الأولى من صرح الوحدة العربية المنشودة » [١٩] . أي

---

(١٨) Michael Hodges, ed., *European Integration* (Middlesex, Eng.: Penguin Books, 1972), pp. 15- 20.

(١٩) الجمهورية العربية اليمنية ، المؤتمر الشعبي العام ، **الميثاق الوطني اليمني** ، ص ٩٣ ـ ٩٤ .

أن الميثاق قد وضع إطار علاقات صنعاء مع اقطار « مجلس التعاون الخليجي[٢٠] » : وضوح في الأسس ، تعامل متكافىء ، احترام متبادل ، ثم خدمة المصالح المشتركة . وهذه الأخيرة لم يتركها الميثاق دون تحديد ، بل ذكر إنها يجب أن تترجم في صورة مشروعات مشتركة في المجالات : الاقتصادية والتجارية ، إلى جانب التعاون الثقافي والاعلامي والاجتماعي . والحقيقة إن هذه النشاطات هي التي تشكل البنية التحتية للتقارب الفعلي بين الدول بعضها مع بعض .

ج ـ قضية انتماء اليمن للأمة العربية

ويصفها الميثاق بقوله : « ... كان ارتباطنا بالأمة العربية قدراً ومصيراً ... »[٢١] وعلى ذلك فان صنعاء تشارك شقيقاتها العربيات ، في المشرق والمغرب على السواء ، آلامها وآمالها ، وبالذات آمالها في إنجاز مهمة « التحديث » أو « التنمية » بكافة جوانبها : الاقتصادية ، الثقافية ، التعليمية ... وفي النهاية « التنمية السياسية » . فرابطة اليمن بالأمة العربية هي إذن رابطة « عضوية تكاملية » ، أي تؤثر كل منها في الأخرى وفي الوقت نفسه تتأثر بها .

د ـ اليمن والقضية الفلسطينية

وهي التي تأتي على رأس قائمة القضايا العادلة للأمة العربية . وفي هذا الصدد يقرر الميثاق ان صنعاء يجب أن تكون سنداً ودعماً قويين للقضية الفلسطينية . ودون التطرق إلى تفاصيل تاريخ وحاضر الدعم اليمني للحق الفلسطيني تكفي الاشارة الى عدة حقائق تفرض نفسها على المحلل السياسي .

الحقيقة الأولى تتجلى على الصعيد الدبلوماسي/ السياسي ، والمقصود بذلك هو وقوف اليمن إلى جانب الشعب العربي الفلسطيني وتأييدها لكل المقررات العادلة المتعلقة به على الصعيدين العربي والدولي منذ بروز المشكلة وحتى اليوم .

الحقيقة الثانية على صعيد العمل العسكري ، حيث امتزج الدم اليمني بالدم الفلسطيني في ساحة المعركة في الجنوب اللبناني بين قوات الثورة الفلسطينية والقوات الاسرائيلية وبالتحديد في عام ١٩٨١/ ١٩٨٢ . فانه من قبيل الاقرار بالحقيقة تجدر الاشارة إلى دور المتطوعين اليمنيين في الوقوف عسكرياً إلى جانب أخوانهم الفلسطينيين .

الحقيقة الثالثة جاءت في صيف وخريف عام ١٩٨٢ عندما استضافت اليمن ـ ولا تزال ـ أعداداً من الفلسطينيين بعد الغزو الاسرائيلي للبنان واضطرارهم إلى الخروج من بيروت .

الحقيقة الرابعة ، هي أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية يخص صنعاء ـ مع عدد معين من العواصم العربية ـ بزيارات عمل للتشاور وتبادل الآراء . وفي مجال العلاقات الدولية تعتبر الزيارات المتبادلة وعدد مرات تكرارها وشخصية القائمين بها دليلاً على ودية العلاقات ومتانتها . بمعنى آخر لو لم يجد ياسر عرفات في صنعاء عقلاً وقلباً مفتوحين وموقفاً مؤيداً لقضية شعبه العادلة لما قام ويقوم بتلك الزيارات بين الحين والحين .

---

(٢٠) انشيء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ كمنظمة إقليمية تضم في عضويتها كلاً من : السعودية ، الكويت ، البحرين ، قطر ، الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان . ومقر امانته الدائمة هو مدينة الرياض . انظر : *World Today*, (June- August 1981), pp. 246- 249.

(٢١) الجمهورية العربية اليمنية ، المؤتمر الشعبي العام ، **الميثاق الوطني اليمني** ، ص ٩٣ .

هـ ـ اليمن وجامعة الدول العربية

يؤكد الميثاق على ضرورة « التمسك بميثاق الجامعة العربية » [٢٢] وتجدر الاشارة إلى أن اليمن هي احد البلدان السبعة المؤسسة للجامعة عام ١٩٤٥ ، بوصفها الاطار الذي يفترض أن تعمل من خلاله الاقطار العربية على تحقيق حد أدنى معين من التنسيق بين سياساتها الخارجية والتعاون فيما بينها في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية . كذلك فان اليمن واحد من الأقطار العربية التي شاركت في انشاء نظام الأمن الجماعي العربي ، الذي وضعت أسسه معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي الموقعة في ١٥ حزيران/ يونيو عام ١٩٥٠[٢٣] .

ولقد شاركت اليمن ـ ولا تزال ـ في كافة فعاليات ونشاطات ومؤتمرات الجامعة . وكان من بين آخر المؤتمرات التي استضافتها صنعاء في العامين الماضيين ، مؤتمر وكلاء وزارات التربية والتعليم العرب ، وقبله كان اجتماع المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

٢ ـ الدائرة الاسلامية

وضع الميثاق أسس العلاقات اليمنية مع الدول الاسلامية ، وذلك بقوله : « ومن الضروري أن يكون لبلادنا دور أساسي في التضامن ... الاسلامي .... وأن نجعل من التفاهم والتحاور أساساً لحل المشاكل بين الدول ... الاسلامية ، بدلاً من استخدام الوسائل التي لا يستفيد منها إلا أعداء الأمة ... الاسلامية » [٢٤] .

وفي هذا الخصوص تجدر الاشارة إلى أن اليمن عضو مؤسس في منظمة المؤتمر الاسلامي ، التي أقر ميثاقها مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الذي عقد بجدة في شهر آذار/ مارس عام ١٩٧٢ . وتضم هذه المنظمة الآن ٤٢ عضواً ، وتهدف إلى : « تعزيز التضامن الاسلامي ودعم التعاون بين الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وغيرها ، والتشاور بين الأعضاء في المنظمات الدولية ؛ العمل ضد التفرقة العنصرية والاستعمار بصوره وأشكاله كافة ؛ واتخاذ التدابير لدعم السلم والأمن الدوليين القائمين عل العدل ؛ والتنسيق بين الدول الأعضاء للحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها ، ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته لاسترجاع حقوقه وتحرير أرضه ؛ ودعم كفاح جميع الشعوب الاسلامية والمحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية » [٢٥] .

واليمن بحكم انتمائها الاسلامي ، تؤكد تمسكها بهذه الأهداف التي تعمل تلك المنظمة على تحقيقها . ليس هذا فحسب بل إن اليمن تشارك بايجابية في كافة أعمال المنظمة ، وذلك بغية تحقيق السلم والأمن للعالم الاسلامي ، وفي هذا إسهام في تحقيق السلم والأمن الدوليين بالمعنى الأوسع لهذين المفهومين .

---

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ٩٥ .

(٢٣) الدول السبع المؤسسة للجامعة العربية عام ١٩٤٥ هي : مصر ، اليمن ، السعودية ، العراق ، سوريا ، لبنان والأردن . انظر : حسن الظاهر ، « جامعة الدول العربية وحفظ السلم والأمن في العالم العربي ، » (رسالة ماجستير ، جامعة الفيليبين الحكومية ، الفيليبين ، ١٩٧٧) .

(٢٤) الجمهورية العربية اليمنية ، المؤتمر الشعبي العام ، **الميثاق الوطني اليمني** ، ص ٩٤ .

(٢٥) لمزيد من التفاصيل حول إنشاء ونشاط وإنجازات منظمة المؤتمر الإسلامي ، انظر : عبد الملك عودة ، « التضامن الإسلامي في عالم متغير ، » **المستقبل العربي** ، السنة ٥ ، الأعداد ٤٢ ، ٤٣ و ٤٤ (آب/ اغسطس ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢) ، ص ٦١ ـ ٧٣ .

وفي تقديرنا ، إن إشارة الميثاق إلى أسلوب « التفاهم والتحاور » أساساً لتسوية المنازعات التي قد تنشب بين الأقطار الاسلامية ، إنما تعكس إيمان اليمن العميق بضرورة اتباع الطرق السلمية لحل الخلافات الدولية بصفة عامة ، وتلك التي قد يشهدها الوطن الاسلامي بصفة خاصة . وفي اعتقادنا ان واضعي الميثاق إنما أرادوا أن يوجهوا نداءً في هذا الخصوص إلى أطراف كافة المنازعات التي تنشب بين دولتين إسلاميتين أو أكثر ، وربما ان الحرب العراقية ـ الايرانية التي دخلت عامها الرابع ، دون تسوية ، كانت أكثر حضوراً في أذهانهم .

٣ ـ دائرة العالم الثالث

يقرر الميثاق إن اليمن تؤمن بضرورة تحقيق « تضامن العالم الثالث والالتزام التام بمبادىء عدم الانحياز ، وتحقيق المزيد من التضامن بين الدول الاسلامية ودول العالم الثالث » [٢٦] .

ويثير هذا في الذهن قضيتي مفهوم « العالم الثالث » من ناحية ، ثم « عدم الانحياز » من ناحية أخرى . أما اصطلاح « العالم الثالث » فيشير إلى الأقطار التي تقع في « جنوب » الكرة الأرضية في افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية ، والتي كانت معظمها وبالتحديد في القارتين الاوليين مستعمرات للقوى الأوروبية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، ثم أخذت تستقل تباعاً بعد الحرب العالمية الثانية [٢٧] . وعلى رأس قائمة أولويات سياسات هذه المجموعة من الدول تقف قضية « التحديث » و «التنمية » بكافة جوانبها كما أسلفنا القول .

هذه الدول التي قاست من التجربة الاستعمارية ـ والتي انتزعت استقلالها السياسي في معظم الأحوال بفضل الكفاح المسلح ـ باتت ترقب بحذر شديد ظاهرتي الحرب الباردة والاستقطاب الدولي الذي تمثل في وجود قطبين عالميين متنافسين ، هما من ناحية المعسكر الشرقي الذي يتزعمه الاتحاد السوفياتي ويضم دول أوروبا الشرقية ، ثم من ناحية أخرى المعسكر الغربي وتتزعمه الولايات المتحدة الأميركية ويضم دول أوروبا الغربية . وازداد الصراع حدة بين هذين المعسكرين بانشاء الأحلاف العسكرية الغربية كحلف شمال الاطلنطي عام ١٩٤٩ ،والشرقية مثل حلف وارسو عام ١٩٥٥ . ومن ثم ازداد يقين الدول حديثة الاستقلال (وتسمى أيضاً « الدول النامية » ، كما يطلق عليها تعبير « العالم الثالث ») بأن مصلحتها ، وبالتحديد في مجال تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي واللحاق بركب الدول المتقدمة ، إنما تكمن في سياسة حيادية تجنبها مخاطر الانضمام إلى أي من تلك الأحلاف ، فهناك مثل افريقي يقول «عندما تتصارع الفيلة إنما تتدمر الأعشاب والمروج » .

وترتيباً على ما تقدم ، برزت السياسة التي عرفت أولاً باسم الحياد الايجابي ، ثم ابتداء من عام ١٩٦١ صارت تعرف باسم عدم الانحياز . وهناك شرطان اساسيان يحددان كون دولة ما لا منحازة ، وهما معا جوهر سياسة عدم الانحياز . الشرط الأول هو عدم الانضمام إلى أي تحالف عسكري تكون إحدى الدول العظمى طرفاً فيه . أما الشرط الآخر فهو المساهمة الايجابية في التخفيف من حدة التوتر والصراع الدوليين .

---

(٢٦) الجمهورية العربية اليمنية ، المؤتمر الشعبي العام ، **الميثاق الوطني اليمني** ، ص ٩٥ .

(٢٧) حول تصنيف العالم إلى « أول » و« ثان » و« ثالث » ، انظر :

[Charles Andreen], *Political Life and Social Change*, 2nd ed. (Belmont, Calif.: Woodsworth, 1975), pp. 264- 266.

أيقنت دول العالم الثالث بضرورة تحقيق نوع من التضامن فيما بينها ، فبدأت عدداً من اللقاءات والمشاورات ، وتبلورت مجهوداتها في عقد سلسلة من المؤتمرات ابتداء من مؤتمر الدول الأفرو ـ آسيوية الذي عقد في مدينة باندونغ بأندونيسيا في نيسان/ابريل عام ١٩٥٥ ، وانتهاء بمؤتمر القمة السابع لدول عدم الانحياز الذي شهدته مدينة نيودلهي في آذار / مارس عام ١٩٨٣ وحضرته مائة دولة ودولة ، مروراً بمؤتمرات قمة الحياد الايجابي وعدم الانحياز : الأول في بلغراد عام ١٩٦١ ، الثاني في القاهرة عام ١٩٦٤ ، الثالث في لوزاكا [زامبيا] عام ١٩٧٠ ، الرابع في الجزائر عام ١٩٧٣ ، الخامس في كولومبو [سري لانكا] عام ١٩٧٦ ، ثم السادس في هافانا عام ١٩٨٠ .

وفي هذه الدراسة يهمنا التركيز على أن اليمن ـ إيماناً منها بسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ـ قد شاركت في كافة المؤتمرات المذكورة . ولم يكن تكليف الأخ رئيس الجمهورية العربية اليمنية بالتحدث باسم مجموعة الدول الآسيوية امام مؤتمر قمة نيودلهي المشار إليه ـ إلا ترجمة صادقة لادراك تلك المجموعة [الآسيوية] لدور اليمن الفعال في هذه الحركة وتطورها .

ويحدد الميثاق الأهداف التي تسعى الدبلوماسية اليمنية إلى تحقيقها من وراء تضامنها مع دول عدم الانحياز . إذ أنها تعمل على إيجاد « نظام اقتصادي عالمي جديد ، يحقق قيام علاقات اقتصادية متكافئة قائمة على تبادل المنافع ، يُلْزِمُ الدول الغنية ، والدول الصناعية المتقدمة ، بتقديم المساعدات للدول النامية ، ويمكنها من استيعاب التقدم العلمي والتكنولوجي ، والاستفادة منه في جميع المجالات ، حتى تتمكن هذه الدول من اللحاق بركب الحضارة الحديثة » (٢٨) .

وغني عن التفصيل أن مجموعة الدول غير المنحازة خاصة بعد أن صار حجم عضويتها مائة دولة ودولة كما سبق القول ، أخذت تلعب دوراً رئيسياً على صعيد الرأي العام العالمي . كما أنها تشكل ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وهذا أمر له أهميته وبالتحديد عند التصويت على مشروعات القرارات المتصلة بمصالح هذه الدول فرادى أو مجتمعين . فعلى سبيل المثال يعود الفضل إلى اتخاذ قرارات مؤيدة لقضية فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى دعم وتأييد هذه الأقطار اللامنحازة .

٤ ـ دائرة الدول المتقدمة

يتحدث الميثاق عن أهمية إيجاد صيغة ما من صيغ التعامل مع الدول المتقدمة بهدف حفظ التوازن بين الدول العظمى . وهو في هذا إنما يعبر عن مقصد نبيل تسعى الدول النامية لتحقيقه ، ألا وهو عدم اختلال توازن القوى الدولي لمصلحة أي من العملاقين : روسيا وأميركا . ففي حالة حدوث هذا الاختلال ، أو رجحان كفة أحدهما على حساب الآخر ، فان ضررا مؤكداً سيلحق بالاستقرار الدولي ، وبالذات في عصرنا هذا الذي بلغت فيه أسلحة التدمير الشامل حداً لم تبلغه من قبل . أي أن وقوع صراع فعلي وحرب فعلية بين العملاقين مستخدمين الأسلحة الاستراتيجية [الذرية] فان في هذا تدميراً للحضارة البشرية إن لم نقل فناء الجنس البشري ذاته . والميثاق إذ يدرك خطورة هذا الوضع فانه يشير الى ضرورة عمل كل ما يمكن عمله لحفظ التوازن الدولي .

ولم يترك الميثاق هذه القضية محلاً لاجتهادات ، وربما خلافات أو صراعات ، الدول النامية بل

---

(٢٨) الجمهورية العربية اليمنية ، المؤتمر الشعبي العام ، **الميثاق الوطني اليمني** ، ص ٩٥ .

حدد أسلوب العمل الذي يعتقد أنه الصحيح ، اذ يقرر ان : « ... التمسك بميثاق جامعة الدول العربية ، وميثاق الأمم المتحدة ، وتضامن دول العالم الثالث ، والالتزام بمبادىء عدم الانحياز ، وتحقيق المزيد من التضامن بين الدول الاسلامية ودول العالم ، من شأنه ان يوجد معادلة مقبولة ، لحفظ التوازن بين الدول العظمى ، ويجعلها أكثر ميلاً نحو التسليم بأهمية توفير سلام عادل تنعم به البشرية » (٢٩) .

قضية أخرى يثيرها الميثاق في حديثه عن العلاقات بين اليمن والدول النامية من جانب ، والدول الصناعية المتقدمة من جانب آخر ، ألا وهي مسؤولية الدول الأخيرة في العمل على الأخذ بيد الدول الأولى لتتمكن من اللحاق بركب الحضارة الحديثة . ولا يعتبر الميثاق أن هذا مِنَّة من الدول المتقدمة بل هو « واجب » عليها . ولقد أشرنا من قبل إلى أن الميثاق يقول في هذا المعنى ، بلا غموض ، إنه يجب على اليمن أن تعمل متضامنة مع الدول النامية بشكل « يلزم الدول الغنية ، والدول الصناعية المتقدمة ، بتقديم المساعدات للدول النامية ، ويمكنها من استيعاب التقدم العلمي والتكنولوجي والاستفادة منه في جميع المجالات ، حتى تتمكن هذه الدول من اللحاق بركب الحضارة الحديثة » (٣٠) .

وقضية كون هذا « واجب » أو « مسؤولية » الدول الغنية الصناعية المتقدمة ، تستحق وقفة لنقول إن من يقرأ تاريخ العالم بصفة عامة ، وتاريخه الاقتصادي بصفة خاصة ، سيكون من اليسير عليه أن يقرر ان سبق وتقدم الدول الصناعية المتقدمة إنما يعود في جزء كبير منه إلى الدول النامية التي كانت مستعمرات للدول المتقدمة في القرنين الماضيين وحتى منتصف القرن الحالي . لقد قدمت تلك المستعمرات للقوى الاستعمارية [التي هي اليوم الدول المتقدمة] خدمتين جليلتين من بين خدمات عديدة : الأولى هي تزويدها بالمواد الخام الزراعية . فعلى سبيل المثال ، فان صناعة المنسوجات البريطانية في يوركشير ولانكشير إنما قامت وازدهرت بفضل مجهودات زارع القطن في المستعمرات وبالذات في السودان والهند ومصر . الخدمة الثانية هي أن المستعمرات كانت السوق المناسب لتصريف منتجات الدول الاستعمارية . وغني عن البيان أن وجود السوق هو أمر حتمي لتصريف المنتجات ، ومن ثم تسيير عجلة الانتاج .

حتى العنصر البشري من المستعمرات قد شارك بصورة مباشرة في تقدم الدول الصناعية ، فقد تم نقل اليد العاملة الافريقية مثلاً ـ وتحت ظروف جلب ، فاسترقاق ، فرحلة قاسية ـ من موطنها الأصلي إلى جنوب الولايات المتحدة . وعلى أكتاف هذه العمالة وقعت مهمة تسيير وتطوير الزراعة الأميركية ، وبالذات عندما كانت أميركا الشمالية مستعمرة بريطانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر .

لهذه الأسباب ولغيرها تعتقد اليمن ، ومعها دول العالم النّامي ان مهمة « تحديثها » ليست إلا « واجباً » ، على الأقل في جزء منها ، على تلك الدول المتقدمة . ولقد حدد الميثاق الدور الذي يجب أن تقوم به الدول الصناعية المتقدمة في هذا الخصوص : فمن ناحية أولى تقديم المساعدات للدول النامية ، ومن ناحية أخرى ليس نقل التكنولوجيا أو الفن الصناعي فحسب ، بل أيضاً مساعدة الدول النامية على استيعاب هذا التقدم العلمي التكنولوجي ، لتحقيق الفائدة المرجوة من ورائه في جميع أوجه النشاطات ، على ما أسلفنا القول .

---

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ٩٥ .

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ٩٥ .

٥ ـ دائرة الأمم المتحدة

يثير الميثاق ، في هذا الصدد ، ثلاث قضايا : **الأولى** هي التأكيد على تمسك اليمن بالأهداف والمبادىء التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة . وهذا يعكس احترام اليمن لتعهداتها والتزاماتها الدولية . ويجب علينا التذكير بأن اليمن واحدة من الدول المؤسسة لهذه المنظمة الدولية العالمية ، إذ شاركت في مؤتمر سان فرانسيسكو للتنظيم الدولي الذي عقد عام ١٩٤٥ ، وأسفرت اجتماعاته عن توقيع ميثاق الأمم المتحدة . ولقد جاء هذا التنظيم الدولي لتحقيق مهمة أساسية هي حفظ السلم والأمن الدوليين بالمفهوم العام والشامل لهذين الاصطلاحين . واليمن ، إيمانا منها بهذه المنظمة ، شاركت وتشارك في كافة اجتماعات وفعاليات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة منذ إنشائها وحتى اليوم .

الثانية تخص السلام العالمي ، الذي يصفه الميثاق بأنه من أسمى الأهداف والغايات التي تنشدها الأسرة العالمية . كما أبان أن السلام شرط أساسي لتحقيق التقدم والوصول الى الرفاهية ، فلا يمكن تصور أو توقع حدوث تقدم ملموس في أي مجال من المجالات إلا في حالة سيادة السلام ، وغياب خطر الحرب والتهديد بها وعدم تخصيص أكبر ما يمكن تخصيصه من الميزانيات الحكومية للحصول على السلاح واستيعابه ، وما إلى ذلك . بمعنى آخر فان الميثاق يربط ربطاً مباشراً بين قضيتي السلام والرفاهية ، فهما أشبه بوجهي قطعة عملة نقدية واحدة ، لا انفصال بينهما . وتجدر الاشارة إلى أن السلام العالمي كل لا يتجزأ ، فغياب السلام من جزء ما من المعمورة يؤثر بالتأكيد على معظم الأجزاء الأخرى مهما بعدت عن منطقة الصراع المباشر . وهذا هو ما نتعارف في السياسة الخارجية على أنه « النظام العالمي » ، الذي يتميز بوجود علاقة تبادلية بين كافة أجزائه ، أي أن ما يحدث لجزء منه إنما يؤثر في الكل ، والعكس صحيح . ثم يوضح الميثاق أن السلام الذي تؤمن به اليمن هو السلام القائم على العدل وليس « أي سلام » ، فسلام يقوم على غير العدل هو في حد ذاته مقدمة لانعدام السلام . والسلام المبني على العدل يمكن الوصول إليه بوضع « ضوابط » معينة تحول دون وقوع الدول الصغيرة فريسة لاستغلال الدول الكبرى من ناحية ، ومن ناحية أخرى العمل على الحيلولة دون استخدام الأداة الحربية في حل المنازعات التي تقع بين دولة وأخرى ، بل يجب اللجوء إلى أسلوب التفاهم والتحاور ، أو بمعنى آخر استخدام الوسائل السلمية في حل المنازعات الدولية . وهذه الوسائل على نوعين رئيسيين ؛ سياسية ، وقانونية : المفاوضات ، والوساطة ، والمساعي الحميدة ، ثم التحكيم والقضاء الدوليان . أما عن السبيل الذي حدده الميثاق لتحقيق السلام المنشود ، فهو الالتزام بالأهداف والمبادىء التي تتضمنها مواثيق المنظمات الدولية : الاقليمية كالجامعة العربية ، والعالمية كالأمم المتحدة ، فضلاً عن التمسك بمبادىءعدم الانحياز والتضامن بين الشعوب والدول النامية . ويوجز الميثاق هذا الحديث عن السلام بوصفه قيمة إنسانية سامية بقوله : « ولما كان السلام هو هدف البشرية وغايتها المنشودة ، وفي ظله يمكن أن يسود الرخاء والعدل ، وأن تنتشر الرفاهية في كافة أصقاع المعمورة ، فاننا نرى أن السلام القائم على العدل لا يمكن أن يتحقق إلا بوضع ضوابط ، تمنع الدول الكبرى من استمرار استغلال الدول الصغيرة وتوقف ممارسة عدوان أي دولة على دولة أخرى » (٣١) .

أما القضية **الأخيرة** فهي استمرار اليمن في دعم وتأييد قضايا الشعوب التي لا تزال تكافح من أجل تقرير مصيرها ، مثل شعب ناميبيا [جنوب غرب افريقيا] . كذلك فان اليمن ترفض وتشجب وتدين سياسة التفرقة العنصرية ، بكل أشكالها : سياسية كانت أم اقتصادية أو اجتماعية أو تعليمية/

---

(٣١) المصدر نفسه ، ص ٩٤ ـ ٩٥ .

ثقافية ، كالتي تمارسها كل من حكومة جنوب افريقيا البيضاء ضد الاكثرية الافريقية ، والدولة العبرية ضد السكان العرب الأصليين .

وأخيراً ، فان الميثاق يقرر أن السياسة الخارجية اليمنية « ينبغي أن تقوم على انتهاج سياسة الانفتاح في التعامل مع مختلف الدول » [٣٢] . وفي موضع سابق أوضح أنه في عالم اليوم يصعب على أي دولة أن تنغلق أو تتقوقع على نفسها . والجدير بالتسجيل هنا أن الانفتاح يأخذ أشكالاً عديدة : انفتاح دبلوماسي ، باقامة علاقات دبلوماسية مع معظم الدول ، وكانت آخر دولتين أنشأت معهما صنعاء علاقات سياسية هما تايلاند ، في أقصى جنوب شرقي آسيا ، ثم نيكاراغوا في أميركا اللاتينية ؛ هناك كذلك انفتاح علاقات متوازنة مع القطبين الأعظم ، بمعنى أن لا تتحسّن علاقات اليمن مع أي منهما على حساب الآخر ، وهو ما تحاول صنعاء جاهدة أن تفعله ، ولقد حققت في هذا المضمار نجاحاً كبيراً . وهناك أيضاً الانفتاح الفكري والتعليمي والثقافي والاعلامي . ولقد أوضحنا فيما سبق أن الانفتاح في حد ذاته قد يحمل في طياته أمراض وآثام وعلل وشرور المجتمعات الأخرى ؛ وهو الأمر الذي حذر الميثاق من الوقوع في مساوئه . والجدير بالتسجيل هنا أيضاً هو أن « انفتاح » اليمن ـ وبالتحديد الشطر الشمالي منه ـ على العالم هو « انفتاح اختياري » ، تأتي فيه المبادرة والفعل من جانب صنعاء . وهو وإن كان قد بدأ متأخراً نسبياً ، إلا أنه نابع من الارادة الوطنية اليمنية . وهذا النوع من الانفتاح إنما يختلف عما يمكن أن يطلق عليه « الانفتاح الاجباري » الذي جربته معظم الاقطار العربية التي كانت قد وقعت تحت سيطرة الاستعمار الأوروبي في العصر الحديث ، فجاء احتكاكها بالخارج ، أو « انفتاحها » عملية إجبارية وربما لا إرادية [٣٣] .

وباختصار فان انفتاح الشطر الشمالي من اليمن تأتي المبادرة فيه من صنعاء ، على خلاف انفتاح معظم الأقطار العربية الأخرى ، الذي جاءت فيه المبادرة من خارج هذه الأقطار . وفرق شاسع بين « الفعل » و« رد الفعل » ، بين الاختيار والإجبار ؛ فالذي يختار يمكن له أن ينتقي ما يلائمه ، ويناسب ظروفه الموضوعية ، ويتفق مع مقومات شخصيته الوطنية ؛ أما الذي يجبر على فعل ما ، فانه قد يأخذ ما يلائم وما لا يلائم . ومن هنا فاننا نقرر ان انفتاح اليمن الشمالي على العالم هو انفتاح فريد من نوعه ، لا تشاركها فيه إلا قلة من دول العالم النامي العربية منها والاسلامية على السواء .

خاتمـــة

يمكن تلخيص مضمون ومسار السياسة الخارجية اليمنية في ضوء الميثاق الوطني في الشكل رقم (١) .

وتجب ملاحظة أن درجة كثافة الأسهم والخطوط الموصلة بين اليمن وكل دائرة ، إنما تعكس مدى أهمية هذه الدائرة ، أو بمعنى آخر تعكس المرتبة التي تحتلها هذه الدائرة على « سُلَّم المصالح » والأولويات أو الخيارات المطروحة أمام اليمن . فالسياسة الخارجية ـ في جملة واحدة ـ هي عملية اختيار وتفضيل .

---

(٣٢) المصدر نفسه ، ص ٩٥ .

(٣٣) جلال امين ، « بعض جوانب التنمية الإجتماعية العربية ، » (محاضرة عامة ألقاها بكلية التجارة والاقتصاد ، جامعة صنعاء ، ٤/ ٥/ ١٩٨٣) .

شكل رقم (١)

السياسة الخارجية اليمنية في ضوء الميثاق الوطني